السياسة الروسية في الشرق الأوسط

ماريانا بيليتكايا

ما هو دور روسيا في الشرق الأوسط في الوقت الراهن؟ وكيف تود دول المنطقة أن ترى روسيا؟ والشيء الرئيسي: ما هو الدور الذي تستطيع أن تلعبه حاليا من حيث المبدأ أي قوة خارجية في هذه المنطقة المعقدة؟

كانت سياسة موسكو في المنطقة تبدو لوقت طويل موازنة تماما لسياسة واشنطن. كما أن العديد من بلدان الشرق الأوسط ودول الغرب أيضا تنظر حتى الوقت الحاضر إلى أي خطوة تقوم بها روسيا في الشرق الأوسط من هذا المنظار بالذات. أما روسيا فترى نفسها في منطقة الشرق الأوسط، وبالأحرى الشرق الأوسط الموسع (إذا أضفنا إليه إيران) وسيطا لبقا للجميع وتعلن أن غايتها ليست المواجهة مع أي جهة في المنطقة وإنما تحقيق الاستقرار هناك.

وكانت موسكو في بداية التسعينيات تؤدي هذا الدور شكليا، في الغالب.

وأصبحت روسيا عشية انهيار الاتحاد السوفيتي إلى جانب الولايات المتحدة راعيا للتسوية العربية الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد. إلا أن روسيا لم تول في التسعينيات بحكم الظروف التي كانت تمر بها اهتماما كبيرا للنزاع العربي الإسرائيلي. وكانت كل سياسة روسيا الخارجية موجهة للغرب عمليا، كما كانت رعايتها للتسوية أشبه بمحاولة للحفاظ على مكانتها على الساحة الدولية كدولة متنفذة وليس ما هو في الواقع. وكانت إعادة روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩١ القضية الملموسة الوحيدة في سياستها في الشرق الأوسط في تلك الفترة.

وأخذ الوضع يتغير إبتداء من عام ٢٠٠٠. فقد أعادت روسيا بالتدريج الحوار مع العالم العربي والعلاقات الاقتصادية في الشرق الأوسط التي فقدتها، وأقامت صلات جديدة.

وبعد بدء الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ بدا الأمر وكأن روسيا قد أضاعت شريكها الاقتصادي الهام الوحيد في المنطقة في ذلك الوقت. ولكن تبين فيما بعد أن الأمر ليس كذلك. فقد تعززت مواقع روسيا في المنطقة أكثر. وفي عام ٢٠٠٦ زار الرئيس الروسي المغرب والجزائر. وكانت زيارة الجزائر هامة لا لتطوير العلاقات الثنائية فحسب بل وكان لها صدى قوي على المستوى العالمي نظرا لأن حصة البلدين تصل إلى ما يقارب ٤٠ ٪ من مجمل الاستيراد الأوروبي من الغاز كما قررت الجزائر وروسيا "التعاون في مجال تصريف الغاز الطبيعي في البلدان الأخرى". هذا ووقعت الشركة الروسية "غاز بروم" اتفاقية تفاهم مع الشركة الجزائرية "سوناطراك" المنافس الأساسي لها في أوروبا.

وخلافا للعهد السوفيتي تعززت علاقات موسكو مع دول الخليج العربي وبالأخص مع المملكة العربية السعودية. ويدور الحديث بالمرتبة الأولى حول الحوار السياسي ومع ذلك أخذت تنشأ تدريجيا علاقات اقتصادية تجارية لم تكن ممكنة أبدا في العهد السوفيتي. ومن المحتمل أن يكون التعاون التجاري الاقتصادي بعد زيارة بوتين إلى المنطقة مكثفا أكثر.

وإذا ذكرنا الشركاء القدماء لروسيا فإن أول ما يتبادر إلى الذهن تنشيط الحوار مع مصر. وأخذت تنشأ علاقات طيبة بين روسيا والأردن وبالمناسبة على مستوى قادة البلدين. وأخيرا تجدد الحوار مع سوريا عام ٢٠٠٥.

وهنا يجب أن نذكر أن العلاقات مع القاهرة ودمشق والعواصم الأخرى لم تنقطع خلال التسعينيات ولكن لم تبرم أي عقود جدية في مجال التجارة والاقتصاد ولم تكن هناك أي علاقات شراكة فعلية في الميدان السياسي. ولكن حدث انعطاف في الوضع في الأعوام القليلة الماضية. وعندئذ بالذات تبين أن روسيا تشغل موقعا متميزا يسمح لها بأن تقوم بدور الوسيط في الأزمات الكثيرة في المنطقة.

فمن جانب حافظت روسيا على العلاقات القديمة منذ العهد السوفيتي مع النخبة السياسية في الشرق الأوسط من مختلف التيارات وبالمناسبة من الشيوعيين وحتى الإسلاميين كما أبقت على مدرسة الدبلوماسية الشرقأوسطية. ومن جانب آخر نشأت علاقات اقتصادية سياسية جديدة سواء مع العالم الإسلامي أو إسرائيل. ويضاف إلى ذلك أن موسكو بعكس الاتحاد السوفيتي بدأت بالتحلي بالحذر وبعد تخليها عن الاعتبارات الأيديولوجية أخذت تسترشد بالعقل السليم وضرورة الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط.

وأصبح عام ٢٠٠٦ أسطع عام بالنسبة لروسيا فيما يخص محاولاتها للقيام بدور الوسيط في الشرق الأوسط. فلربما للمرة الأولى أعلنت هذا بصراحة مما شكل صدمة للغرب كما حدث لدى دعوة بوتين قادة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لزيارة موسكو.

وشاركت روسيا بشكل فعال كما في السابق في صياغة العديد من قرارات مجلس الأمن بما فيها بشأن العراق و كذلك في إعداد خارطة الطريق لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي كعضو في "رباعي" الوسطاء إضافة إلى الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وإن الكثير من مقترحات روسيا حظيت بالاهتمام وروعيت. وكان الشيء الرئيسي التوصل إلى حل وسط.

مع ذلك يجدر بنا التوقف عند نقطتين هامتين. الأولى هي أن روسيا بعكس الولايات المتحدة لا توظف أموالا في مشاريع سياسية خارج أراضيها. ويستثنى من ذلك الفضاء السوفيتي السابق -بلدان رابطة الدول المستقلة والبلطيق. وهي لا تقوم كذلك بمنح مساعدات مادية. وإن معظم المساعدات الروسية تنحصر بصورة أساسية إما في إلغاء القروض السوفيتية القديمة وإما في استثمارات في مشاريع اقتصادية. وهذا يعتبر بالطبع مساعدة ملموسة. ولكن حجم الاستثمارات الروسية في بلدان الشرق الأوسط يبقى في الغالب أقل بكثير مما لدى الأمريكان والأوروبيين واليابانيين. وعلاوة على ذلك أن روسيا تمتنع عن تمويل المشاريع السياسية في المنطقة وهذا يقلل بشكل ملموس من وسائل تأثيرها السياسي هناك وكذلك إمكانية التواصل مع الجيل الجديد من قادة المنطقة، الذين يرتبط نمط التفكير والتعليم لدى الكثير منهم بالغرب حتى لو عارضوه في عدد من القضايا السياسية.

وأما النقطة الثانية فهي أن روسيا لا تستطيع حاليا التباهي بأنها ساعدت بشكل ملموس على تحقيق تقدم في التسوية السلمية في الشرق الأوسط أو في حل المسألة الإيرانية وغيرها من مشاكل المنطقة. ولا شك في أن الدبلوماسيين الروس كانوا يبدون في مجلس الأمن خلافا لزملائهم الغربيين في كافة هذه الأوضاع أكثر حيوية. ولكن يجب ألا ننسى أنه لا تستطيع أي دولة مواجهة تحديات الزمن بمفردها.

و بهذه الصورة إن مستقبل المنطقة ينوقف بشكل كبير على مدى أمكانية أن يدور الحديث حول شراكة دولية حقيقية. أما إذا واصل اللاعبون الدوليون الأساسيون النظر كما في السابق إلى سياسة الآخر في منطقة الشرق الأوسط بريبة فإن خطواتهم ستبقى متناقضة وغير منسقة.

نقلاً عن/ وكالة نوفشي

غيتس يضع روسيا في قائمة الأعداء المحتملين والملف الأمني يتصدر جولة بوتين

بوتين: ظهور المنشآت العسكرية للناتو قرب الحدود الروسية غير مرتبط بمكافحة الإرهاب

عواصم/متابعات:

صرح الرئيس فلاديمير بوتين بأن ظهور المنشآت العسكرية للناتو قرب الحدود الروسية لا يمت بأية صلة لمواجهة التهديدات العالمية، وخاصة الإرهاب.

وأكد الرئيس بوتين في كلمة ألقاها في المؤتمر الأمني الدولي المنعقد حاليا في ميونخ أن التهديد الرئيسي لروسيا والولايات المتحدة وأوروبا هو الإرهاب الدولي. وأشار إلى أهمية دور روسيا والهند في مكافحة الإرهاب، ولفت الانتباه إلى أن هذين البلدين لا يشكلان أحلافا عسكرية سياسية

وذكر الرئيس فلاديمير بوتين أن توسع حلف الناتو يمثل عامل استفزاز ولا يمت بأية صلة لمسألة تحديث الحلف.

وقال الرئيس بوتين "من الواضح أن عملية توسيع الناتو لا تمت بأية صلة لمهمة تحديثه أو مسألة ضمان الأمن في أوروبا. وعلى العكس من ذلك يعتبر هذا التوجه عامل استفزاز يخفض مستوى الثقة المتبادلة".

وأضاف: "نملك حقا شرعيا لطرح السؤال التالي: هذا التوسع ضد من؟ . كحلف الناتو. وشدد على فعالية مكافحة الإرهاب الدولي من خلال توحيد جهود جميع البلدان

إلى ذلك أكد الرئيس فلاديمير بوتين أن روسيا ستواصل انتهاج السياسة الخارجية التي تستند إلى قدراتها الذاتية، والتي تراعي إمكانياتها الواقعية.

وذكر الرئيس بوتين أن روسيا التي يعود تاريخها إلى أكثر من ألف سنة انتهجت دائما سياسة خارجية مستقلة ولا تنوي تغيير هذا التقليد.

وأضاف: "نرغب، بالطبع، أن نتعامل مع شركاء قادرين على تحمل المسؤولية ومستقلين، ونستطيع أن نعمل معهم على بناء نظام عالمي عادل وديمقراطي نضمن فيه الأمن والازدهار للجميع وليس لأطراف مختارة فقط".

وأعرب بوتين عن قناعته بأن روسيا والولايات المتحدة لن تكونا عدوتين إحداهما للأخرى.

وأشار الرئيس بوتين إلى تصريح نظيره الأمريكي جورج بوش الذي ذكر فيه أنه ينطلق من أن روسيا والولايات المتحدة لن تكونا عدوتين أو خصمين أبدا.

وقال "أنا متفق معه (في هذا الرأي) . وأكد أنه يعتبر الرئيس الأمريكي صديقا له على الرغم من جميع الخلافات في الرأي، ويعرف أنه يمكن التحدث والاتفاق معه.

كما أكد الرئيس فلاديمير بوتين أن روسيا لم تقم ببيع تكنولوجيا الصواريخ لإيران. وذكر أن من قام بذلك الكثير من البلدان الأخرى، بما فيها بلدان أوروبية.

وقال "ليس لدي معلومات تشير إلى أن روسيا قامت في التسعينات بمساعدة إيران على امتلاك ناصية تكنولوجيا الصواريخ" ولقد عملت في هذا المجال دول أخرى .

وأكد أن التكنولوجيا (الصاروخية) تأتي من أوروبا وبلدان آسيوية وليس لروسيا أية علاقة بذلك. وأشار إلى أن روسيا أوقفت بطلب من الولايات المتحدة في التسعينات تعليم الكوادر الإيرانية التي درست تكنولوجيا الصواريخ في حين لم يصدر مثل هذا الرد عن الشركاء الآخرين، وخاصة في أوروبا.

وذكر الرئيس بوتين أن التقنيات العسكرية والمعدات الخاصة مازالت تصل (إلى إيران) من أمريكا على الرغم من التحقيقات الجارية في الولايات المتحدة.

من جهة اخرى اشار إلى أن روسيا أعدت مشروع معاهدة دولية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء. وقال "سنرسل مشروع الاتفاقية قريبا إلى شركائنا كاقتراح رسمي. فلنعمل سوية (من أجل تحقيق هذا الهدف) .

وأكد بوتين أن عسكرة الفضاء قد تحمل في طياتها آثارا يصعب التكهن بها بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا تقل في آثارها تلك عن بداية العصر النووي.

في غضون ذلك قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في كلمة له أمام المشرعين الأمريكيين "إننا نحتاج إلى كافة الوسائل العسكرية المطلوبة لجيشنا خوض نزاعا لأننا لا نعرف ماذا سيحدث في أماكن مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران .

واعتبر الخبير العسكري الروسي الكسندر فلاديميروف أن ما قاله غيتس، إضافة إلى وضع قواعد للنظام الدفاعي الأمريكي المضاد للصواريخ حول روسيا، يشبه التحضير للحرب. وفي ظنه فإن فشل القوات الأمريكية في العراق وعدم استقرار الإدارة الجمهورية يدفعان بأركان الإدارة الأمريكية إلى تصعيد التوتر.

واتفق خبير روسي آخر هو رسلان بوخوف مع هذا الرأي مشيرا إلى أن وزير الدفاع الأمريكي أعلن وضع روسيا في قائمة الدول المارقة في محاولة لتبرير النفقات العسكرية الهائلة وسياسة البيت الأبيض غير الفعالة في العراق وأفغانستان.

وقال الجنرال المتقاعد الروسي بافل زولوتاروف، رئيس صندوق دعم الإصلاح العسكري، إنه يرى أن الولايات المحتدة تضع نصب عينيها عرقلة نمو روسيا ومنعها من مد نفوذها إلى أنحاء العالم، وذلك بدفع روسيا إلى زيادة النفقات العسكرية إلى درجة تستنزف معها قدراتها.

ورجح جنرال روسي متقاعد آخر هو ادوارد فوروبيوف، النائب السابق لقائد القوات البرية الروسية، أن يكون الرأي الذي أعلنه غيتس يعبر عن رأي الإدارة الأمريكية الرسمي.

على صعيد اخر بدأت أصداء الزيارة المرتقبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى عدد من الدول العربية تتفاعل في الشارع التركي الذي رأى عدد من خبرائه أن ملف روسيا الأمني سيتصدرها.

وقال الأكاديمي التركي المهتم بالشؤون الروسية فتحي جنجور "إن انطلاق الجولة العربية للرئيس الروسي بوتين من السعودية وقطر والأردن يشير إلى أن موسكو وضعت الملف الشيشاني على رأس الملفات التي ستطرحها في هذه الزيارات "مشيرا إلى "أن روسيا كانت تكرر دوما اتهاماتها لمنظمات خيرية في هذه الدول بدعم من تصفهم بالإرهابيين الشيشان ".

وأوضح "أن زيارة بوتين تهدف إلى حث هذه الدول الثلاث على منع الهيئات الخيرية العاملة فيها من إرسال مساعداتها للمقاتلين الشيشان" ، مشيرا إلى "أن المخابرات الروسية هي التي كانت تقف وراء عملية اغتيال القائد الشيشاني سليم خان يندربايف في دولة قطر قبل سنوات قليلة".

وأشار جنجور إلى أن "حرص بوتين على اللقاء بالجاليات الشيشانية في الأردن يعكس رغبة موسكو في إقناع هذه الجاليات بأهمية المساعدة في التوصل إلى حل سلمي لقضية الشيشان ويؤكد أيضا فشل القوات الروسية في حسم المعركة عسكريا داخل الشيشان ما يدفعها للبحث عن حلول سلمية".

وقال الإعلامي التركي الخبير في العلاقات الدولية خير الدين طوران إن "جولة بوتين لعدد من الدول العربية تأتي تتويجا لحصول موسكو على صفة المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي وتعكس أيضا توجها جديدا في السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص".

وقال إن موسكو تسعى من خلال زيارة بوتين للسعودية وقطر والأردن إلى إعادة الدفء لعلاقاتها مع الدول العربية وبناء جسور للثقة والتعاون بما يساعدها على القيام بدور أكثر فعالية في المنطقة، وهو ما يشير أيضا إلى أن الإدارة الروسية تسعى لاستثمار حالة الغضب الشعبي المتنامي في البلاد العربية ضد السياسات الأميركية.

وأكد أنه من الواضح أن روسيا تسعى اليوم لاستثمار الوجود الإسلامي في روسيا الاتحادية الذي يناهز ٣٠ مليون نسمة وتحوله إلى عامل إيجابي يساعدها على تنمية علاقاتها مع العالم الإسلامي على عكس سياساتها السابقة التي كانت تعمل على تهميش المسلمين داخل الاتحاد الروسي وتعرقل أي تواصل بينهم وبين شعوب العالم الإسلامي.

وأوضح أن موسكو التي حرصت على تشكيل مجموعة الرؤية الإستراتيجية للحوار الروسي الاسلامي منذ مطلع العام الماضي ٢٠٠٦ تروج لمشروع الشراكة الإستراتيجية مع دول العالم الإسلامي، غير أنه من الواضح أن أرضية هذه الشراكة لم تتهيأ بعد بين الطرفين ولم تتضح معالمها، على حد قوله.

وقال إن "تطوير علاقات التعاون في مختلف المجالات بين دول العالم الإسلامي وروسيا الاتحادية قد يسهم في تخفيف حدة هيمنة القطب الواحد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية".

الصين وضالتها المنشودة في أفريقيا التي تعد الأغنى بمواردها الطبيعية في العالم

المحللون الغربيون يشككون في نوايا تحركات الصين بالقارة السوداء

بكين/عواصم/وكالات:

جولة الرئيس الصيني هو جينتاو في أفريقيا، والتي شملت ثماني دول، بدت كمتابعة لقرارات منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي انعقد في بكين قبل ثلاثة أشهر على مستوى القمة وشارك فيه ٤٧ دولة أفريقية وكان أكبر حدث دبلوماسي تستضيفه بكين منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

بعض المحللين الغربيين ووسائل الإعلام نظروا إلى هذه التحركات بين الصين والقارة السوداء على أنه استعمار من النوع الجديد، تحاول الصين من خلاله بسط سيطرتها على منطقة تعتبر الأغنى بمواردها الطبيعية في العالم.

حاجة الصين المستمرّة إلى النفط في تدوير عجلة اقتصادها المطرد النمو، جعلتها دائمة البحث عن مصادر للطاقة، ولعدم تلبية النفط الآسيوي لحاجاتها منه وتربع الولايات المتحدة على آبار النفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جعلت الصين تتطلع الى ينابيع القارة السوداء حيث تشير الأرقام الى أن ٢٥٪ من واردات الصين النفطية تأتي حاليا من أفريقيا، وهو ما يعادل ٦٪ من حجم تجارة النفط في العالم.

مازالت الصين تعتبر نفسها في صفوف الدول النامية رغم التطور الأقتصادي الذي شهدته ومازالت تشهده، وتصر على أن العلاقات بينها وبين الدول الأفريقية مبنية على المنفعة المتبادلة وليس هيمنة على القارة السوداء كما يروج له العديد من المراقبين الغربيين.

فبينما أعلنت الصين عن أنها ستزيد من مساعداتها لأفريقيا، قامت بضخ مليارات الدولارات خلال بضع سنوات مضت واستخدمت العديد من الإمكانات الهندسية والإنشائية لتطوير البنى التحتية المتعلقة بمشاريع الغاز والنفط وغيرهما من المصادر الطبيعية في العديد من البلدان الأفريقية التي في النهاية تصب في دعم وتطوير مصادرها من الطاقة.

وتتضمن المساعدات الصينية لأفريقيا تقديم ثلاثة مليارات دولار من القروض التفضيلية وإلغاء ديون ٣١ دولة أفريقية فقيرة، وإعفاء ١٩٠ نوعا من السلع المستوردة من أفريقيا من الرسوم الجمركية.

وقال المستشار الأقتصادي خه جوين إن تعاون الصين مع الدول الأفريقية يكتسب أهمية اقتصادية بالدرجة الأولى، موضحا أنه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانت العلاقات بين الصين وغالبية الدول الأفريقية علاقات جيدة. ففي عهد ماوتسي تونغ أقيمت هذه العلاقات لأهداف سياسية لمقاومة هيمنة الغرب. وكان هناك تعاون كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي عهد دينغ شياو بينغ وحتى الآن انتهجت الصين موقفاً أكثر واقعية في تعاونها مع الدول الأفريقية والشرق الأوسط.

وقال إن بكين "تريد تطوير اقتصادها ونسج علاقات مستقبلية لتطوير الاقتصاد على قدم المساواة والمصلحة المتبادلة، فالأفارقة يمتلكون الموارد الطبيعية والطاقة، والصين تقدم الخبرة والعمالة المدربة والبضائع التجارية بالمقابل .

واردات الصين من النفط تزداد باستمرار وبسرعة كبيرة. وتسعى دائما إلى تنويع مصادرها من الطاقة. على الرغم من ارتفاع وارداتها نسبيا من الشرق الأوسط في الأعوام الماضية، فإن وجود الولايات المتحدة وما يعتري المنطقة من توترات سياسية قد يعيق تدفق النفط اليها وبالتالي يؤثر على وتيرة نموها الأقتصادي.

هذه الأسباب دفعت الصين للتوجه إلى مناطق أخرى مثل أفريقيا ودول أميركا اللاتينية كفنزويلا التي قال رئيسها هوغو شافيز أثناء زيارته الأخيرة للصين إنه سيجعل نصف إنتاج النفط الفينزويلي تحت تصرف الصينيين.

على مدى عقود مضت، عرف عن السياسة الصينية بأنها اقتصاديةً دائما، ولكن الأقتصاد أجبر الصين مؤخرا على فرض وجودها سياسيا كمشاركتها في قوات حفظ السلام الدولي في مناطق مختلفة من العالم والتعامل مع بعض الأزمات السياسية في دول أفريقية يوجد للصين فيها مشاريع ومصالح، كأزمة دارفور مثلا، حيث تعارض الصين كعضو دائم في مجلس الأمن أي تدخل أجنبي في السودان من شأنه أن يزعزع إستقرارها وبالتالي يؤثر على مصالح الصين هناك.

يشار إن الرئيس الصيني هو جين تاو اختتم يوم الجمعة جولة شملت ثماني دول افريقية بزيارة سيشل حيث كان من المتوقع أن يعرض تقديم مساعدات تزيد قيمتها على ١٦ مليون دولار. في نهاية جولة شملت أيضا الكاميرون وليبيريا والسودان وناميبيا وجنوب افريقيا وزامبيا موزامبيق.

وفيما يلي بعض تفاصيل الاتفاقات التي أبرمتها الصين خلال جولة هو الافريقية..

في الكاميرون..

– وقع هو مع الكاميرون ثمانية اتفاقات وألغى الديون المستحقة للصين على الكاميرون وتعهد بتقديم مساعدات تقارب ١٠٠ مليون دولار. وشملت المساعدات منحة قدرها ٤٠ مليون يوان (٥,١٥ مليون دولار) وقرضا بدون فائدة قدره ٣٠ مليون يوان (٣,٨٦ مليون دولار) مخصص للتعاون الاقتصادي والفني الى جانب قرضين اخرين بشروط ميسرة قيمة كل منهما ٣٥٠ مليون يوان (٤٥,٠٢ مليون دولار) أحدهما مخصص لمشروعات متعلقة بالاتصالات.

في ليبيريا..

– وقع الرئيس الصيني اتفاقات للتبرع بعقاقير مضادة للملاريا وألغى ديونا مستحقة لبكين تتجاوز عشرة ملايين دولار كما ألغى الرسوم على الصادرات الليبيرية الى الصين. وأبرم اتفاقات بقيمة ٢٥ مليون دولار على مدى عامين للمساعدة في اعادة اعمار ليبيريا بعد الحرب الاهلية بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٣.

في السودان..

– تعهد هو بتقديم مساعدات انسانية لاقليم دارفور بقيمة ٤٠ مليون يوان (٤,٨ مليون دولار). كما ألغى ديونا مستحقة على السودان تصل الى ٧٠ مليون دولار ووقع اتفاقات اقتصادية شملت تقديم قرض بدون فائدة بقيمة ١٠٠ مليون يوان لبناء قصر رئاسي جديد.

في زامبيا..

– ستمنح الصين زامبيا قروضا بقيمة ٣٩٦ مليون دولار لتجديد محطة للكهرباء وتحسين البنية التحتية للاتصالات في الريف. كما تعهدت الصين باستثمار ٨٠٠ مليون دولار في زامبيا خلال السنوات الثلاث القادمة.

في ناميبيا..

– وقع هو اتفاقات لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتقديم التمويل والخبرة للمدارس والسياحة.

في جنوب افريقيا..

– وقع الرئيس الصيني اتفاقات اقتصادية وزراعية وتعهد بتقليص العجز في الميزان التجاري مع جنوب أفريقيا.

في موزامبيق..

– أجرى هو في مابوتو محادثات مع الرئيس ارماندو جيوبوزا وأعلن عن تقديم مجموعة من القروض بدون فائدة بقيمة ١,٢ مليار يوان (١٥٤,٩ مليون دولار) لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم في موزامبيق.
كما ألغت الصين ديونا مستحقة على مابوتو قيمتها ٢٠ مليون دولار.

في سيشل..

– قال وزير الخارجية ألين باتلر بايتي ان من المتوقع أن توقع الصين خمسة اتفاقات تتعلق بتقديم منح تبلغ اجمالا ١٠٠ مليون روبية سيشل (١٦,٥ مليون دولار).

إعلان